

## كشاف القناع عن متن الإقناع

أنها متى أذنت له إذنا عاما لم يحنث .  
قال القاضي هذا كلام لأحمد محمول على أن هذا خرج مخرج الغضب والكرهه ولو قالت هذا بطيب قلبها كان إذنا منها وله الخروج وإن كان لفظ عام .  
\$ فصل ( في تعليقه بالمشيئة \$ .  
إذا قال أنت طالق إن ( شئت ( أو إذا ( شئت ( أو متى ( شئت ( أو كيف ( شئت ( أو حيث ( شئت ( أو أنى ( شئت ( أو أين ( شئت ( أو كلما ( شئت ( أو أي وقت شئت ونحوه ( كقوله من شاءت فهي طالق ( لم تطلق حتى تقول قد شئت ) لأن ما في القلب لا يعلم حتى يعبر عنه اللسان فيتعلق الحكم بما ينطق به دون ما في القلب .  
فإذا قالت شئت طلقت ( سواء شاءت فورا أو تراخيا ) لأنه تعليق للطلاق على شرط .  
أشبه سائر التعليقات ولأنه إزالة ملك معلق على المشيئة فكان على التراخي كالغلق .  
وسواء شاءت ( راضية أو كارهة ) لوجود المشيئة ( وفي التنقيح ) والإنصاف ( ولو مكرهة وهو سبقة قلم ) .  
لأن فعل المكره ملغى .  
( ولو شاءت بقلبها دون نطقها ) لم يقع لما تقدم ( أو قالت قد شئت إن طلعت الشمس أو قد شئت إن شئت أو ) قالت شئت إن ( شاء فلان .  
فقال قد شئت لم يقع ( الطلاق لأنه لم يوجد منها مشيئة .  
وإنما وجد منها تعليق مشيئتها بشرط وليس بمشيئة لا يقال إذا وجد الشرط وجب أن يوجد مشروطه .  
لأن المشيئة أمر خفي فلا يصح تعليقها على شرط .  
ووجه الملازمة إذا صح التعليق .  
( فإن رجع ) الزوج بعد التعليق المذكور ( لم يصح رجوعه كبقية التعاليق ) في الطلاق والعتق وغيرهما .  
( وكذا ) الحكم ( لو علقه بمشيئة غيرها ) فمتى وجدت طلقت .  
وإن علقها الغير على شرط لم يقع .  
وإن رجع لم يصح رجوعه .  
( وإن قيد المشيئة بوقت كقوله أنت طالق إن شئت اليوم ) أو الشهر ( تقيد به فإن خرج اليوم قبل مشيئتها لم تطلق ) لعدم وجود الشرط ولا أثر لمشيئتها بعد .

( وإن علقه ) أي الطلاق ( على مشيئة اثنين كقوله ) أنت طالق ( إن شئت و شاء أبوك ) لم يقع حتى توجد مشيئتها ( أو ) قوله أنت طالق إن شاء ( زيد وعمرو لم يقع حتى توجد مشيئتهما ) لأن الصفة مشيئتهما .  
فلا تطلق بمشيئة أحدهما